

دور تحسين الخدمات وتنويعها على تطوير سوق التأمين الجزائري في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس)

The Role of Improving and Diversifying Services in Developing the Algerian Insurance Market under the General Agreement on Trade in Services (GATS)

الهوارية حمليل¹، محمد بزارية²

¹ جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية، الجزائر، houaria.hamliil@univ-dbk.m.dz

² جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، مخبر الصناعة التطور التنظيمي للمؤسسة والابداع، bazeria70@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2024/09/15

تاريخ القبول: 2024/08/31

تاريخ الاستلام: 2024/05/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل دور الخدمات في تقدم سوق التأمين الجزائرية، وذلك بتشخيص الوضع الحالي والحجم الفعلي لقطاع التأمين، بالإضافة إلى تأثيره على الاقتصاد الوطني، باستخدام مؤشرات إحصائية مثل حجم الإنتاج والكثافة. والبحث عن أهم المداخل الرئيسية لتحسين هذه الخدمات وتطوير سوق التأمين، تحت ظل ما يُعرف بمفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS). وقد كشفت النتائج عن التأخر الكبير الذي يعاني منه قطاع التأمين الجزائري، حيث تُظهر قيم المؤشرات الاقتصادية في تقييم أداء نشاط التأمين في أي بلد ذلك التخلف، بالإضافة إلى ضعف الخدمات وتقليدية أدائها وردائها. وأظهرت الدراسة أن تطوير هذا القطاع وتحوله ليتماشى مع متطلبات التحرير التجاري يتطلب إصلاحات جذرية وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تعزيز كفاءته، للاستفادة من الفرص المتاحة في إطار الاتفاقية وتجنب التأثيرات السلبية لعملية تحرير التجارة في الخدمات المالية.

كلمات مفتاحية: الخدمات التأمينية، اتفاقية الجاتس، سوق التأمين الجزائري، الكثافة، معدل الاختراق.

تصنيفات JEL: G22، F13، F52، L25

Abstract:

This study aims to analyze the role of services in advancing the Algerian insurance market by diagnosing the current situation and the actual size of the insurance sector, in addition to its impact on the national economy, using statistical indicators such as production volume and density. The research seeks to identify the main entry points to improve these services and develop the insurance market under what is known as the General Agreement on Trade in Services (GATS) concept. The results revealed the significant lag experienced by the Algerian insurance sector, as economic indicators show the underperformance of insurance activity in any country where such indicators are evaluated, in addition to the weakness and traditional nature of its services and their inadequacy.

Keywords: Insurance services; GATS agreement; Algerian insurance market; density; penetration rate.

Jel Classification Codes: G22, F13, F52, L25

1. مقدمة:

يُعد القطاع الخدمي الأكثر تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية المتنوعة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث يساهم في توجيه الموارد المالية من خلال النظام المصرفي والتأمين. يلعب التأمين دوراً بارزاً في حماية الأفراد من المخاطر المحتملة وتغطية المخاطر الاقتصادية للمشاريع وضمان استمراريتهما، بالإضافة إلى توفير رؤوس الأموال للاستثمار عبر جذب المدخرات المحلية من خلال أقساط التأمين. تُقاس أهمية التأمين في الاقتصاد بواسطة عدة مؤشرات، مثل حجم الإنتاج ومعدلات التعويض، وما إلى ذلك. ولقد تزايدت أهمية التأمين بشكل ملحوظ بعد اتفاقية الجاتس، نظراً للآثار الإيجابية التي تعكسها الاتفاقية على القطاع والاقتصاد بشكل عام. تُعتبر متطلبات الاتفاقية من بين التحديات الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع، فالدول النامية وجدت نفسها مضطرة للتوقيع على هذه الاتفاقية في وقت كان قطاع التأمين يخضع لاحتكار الدولة، فلقد دفعت حدة المنافسة بين شركات التأمين للبحث عن وسائل تسويقية جديدة لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء. ومع تزايد المشاكل التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر، فإن الوضع يستدعي تقديم تشخيص دقيق لتطبيق حلول فعالة. فلقد قامت الحكومة الجزائرية بتدخلات واستراتيجيات متعددة لتعزيز القطاع، مواكبة للتوجه الاقتصادي الجديد، من خلال إصدار قوانين وتنظيمات تستهدف تحرير سوق التأمين الجزائرية لتمكين المستثمرين الخواص من المشاركة بعد سنوات من السيطرة الكاملة للشركات العمومية على القطاع.

طرح الإشكالية:

في ظل الأوضاع الراهنة، إلى أي مدى يمكن أن يساهم تنويع وتحسين الخدمات في تطوير سوق التأمين الجزائري. وما هي الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات على قطاع التأمين في حالة التزام الجزائر بمضامين اتفاقية الجاتس ؟

التساؤلات الفرعية: من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هو مضمون الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات؟
- ما هي آلية تحرير قطاع التأمين في ظل اتفاقية "GATS" ؟
- ما مستوى أداء سوق التأمين في الجزائر من خلال المؤشرات الأساسية (إنتاج الفروع، معدل الكثافة، معدل الاختراق، التعويضات) ؟
- ما هي الانعكاسات المحتملة لتحرير تجارة الخدمات على سوق التأمين الجزائري ؟

الفرضيات:

- يعرف قطاع التأمين في الجزائر تركزا في فرع التأمين على الأضرار.
- يعاني قطاع التأمين الجزائري من ضعف في مؤشرات معدل الاختراق والكثافة التأمينية.
- تحرير قطاع التأمين في ظل اتفاقية الجاتس قائم على مبدأ إلغاء القيود التشريعية والتنظيمية.
- تحرير قطاع التأمين من شأنه الرفع من كفاءة شركات التأمين المحلية.

أهمية الدراسة:

- تزايد أهمية ودور الخدمات التأمينية في النشاط الاقتصادي بشكل عام وذلك على مستوى النشاط الداخلي والدولي.
- الموقع الهام الذي توليه الجزائر مؤخرا لقطاع التأمين بفروعه المختلفة وتحرير تجارة الخدمات باعتبارها من أهم مراكز التنمية الحديثة.
- إن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية تعتبر مظهرا من مظاهر العولمة يجب العمل بها.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على قطاع التأمين في الجزائر من خلال تحليل واقع سوق التأمين الجزائري، وإبراز مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، كما نهدف من خلال بحثنا إلى فهم أثر اتفاقية الجاتس على سوق التأمين الجزائرية والفرص والتحديات التي تنشأ عنها. و تحليل العوامل التي تؤثر في تحسين وتنويع الخدمات في هذا السوق. بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها لتعزيز جودة الخدمات وزيادة التنافسية في صناعة التأمين بالجزائر.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، لدراسة وتحليل المفاهيم العامة لهذا الموضوع من خلال إدراج جملة من المفاهيم الأساسية للخدمات التأمينية وتوقعها في ظل اتفاقية الجاتس وتشخيص ومعالجة واقع سوق التأمين الجزائري استناداً إلى إحصائيات ومعطيات السوق الصادرة عن تقارير رسمية لهيئات محلية وعالمية، والمعلومات المنشورة على المواقع الالكترونية الرسمية لجهات حكومية مختلفة، بالإضافة إلى دراسات وأبحاث ومراجع وملتقيات علمية.

خطة الدراسة:

يتم تحقيق الأهداف السابقة من خلال المحاور التالية:

- مفاهيم عامة حول الخدمة التأمينية واتفاقية الجاتس.
- تشخيص واقع سوق التأمين الجزائري وحصته من السوق العالمية.
- انعكاسات الالتزام باتفاقية تحرير تجارة الخدمات على سوق التأمين الجزائري.

2. الإطار النظري للخدمات التأمينية واتفاقية الجاتس

تبرز أهمية القطاع الخدمي كواحد من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي، حيث يمثل إنتاجه نحو ثلثي الإنتاج العالمي، ويُشغل حوالي ثلث القوى العاملة العالمية، ويسهم بنسبة تصل إلى 20٪ من حجم التجارة العالمية. تم طرح فكرة إدراج قطاع الخدمات في المفاوضات متعددة الأطراف في منتصف الثمانينات، واجتذبت هذه الفكرة انتقادات وجدلاً كبيراً نظراً للمخاوف من أن ذلك قد يقلل من دور الحكومات في تحقيق أهداف السياسة العامة. وقد تطلبت الاتفاقية الحاجة إلى مرونة كبيرة، ربما نتيجة لهذه المخاوف المتعلقة بدور الحكومة.

1.2 تعريف التأمين:

يشير الدكتور عيسى عبده إلى أن أحد أوفر التعاريف وأدقها توفيقاً في تعريف التأمين يأتي من الأستاذ هيمار في كتابه حول شرح التأمين، حيث يصف التأمين على أنه "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن (شركة التأمين) تعهد بمقتضاه بدفع هذا الأخير أداء معيناً في حالة تحقق خطر معين، وذلك من خلال تجميع المخاطر وإجراء المقاصة وفقاً للأسس الإحصائية". (عبده، 1978، صفحة 19)

2.2 تعريف الخدمة:

وفقاً لـ "AdrainLalmer"، يُعرف مفهوم الخدمة على أنها عملية إنتاج وتوفير منفعة غير ملموسة، سواء كانت بذاتها أو كجزء أساسي من منتج ملموس، (برغوتي، 2013، صفحة 32) حيث يتم تلبية حاجة محددة أو رغبة لدى العميل أو المستفيد من خلال أي شكل من أشكال التبادل.

3.2 تعريف الخدمة التأمينية:

تشمل الخدمات التأمينية كل ما تقدمه شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية من فوائد مثل الحماية والأمان والاستقرار. الذي تمنحه وثيقة التأمين في تعويض الخسارة المتحققة نتيجة الخطر المؤمن ضده مقابل مبلغ من المال يدفعه حامل الوثيقة إلى شركة التأمين يعرف بالقسط التأميني. (شاكر محسن، 2012، صفحة 53)

4.2 خصائص ومميزات الخدمات التأمينية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها خدمات التأمين عن باقي الخدمات الأخرى ما يلي:

- أ- التأمين خدمة غير ملموسة: تتميز خدمات التأمين بخاصية عدم الملموسة، حيث لا يمكن تجربتها مباشرة.
- ب- التأمين خدمة مستقبلية: تبدأ خدمات التأمين من وقت توقيع العقد، مما يوفر الشعور بالأمان على المدى الطويل، بالمقارنة مع خدمات أخرى تنتهي مع انتهاء الإجراءات المادية، حيث أن فترة أدائها تمتد إلى نهاية مدة التأمين.
- ج- التأمين خدمة متنوعة ومتعددة التغطيات: تتيح خدمات التأمين تغطية متعددة للأخطار والممتلكات ومبالغ التأمين، وتتضمن شروطاً متعددة تعتمد على طبيعة المخاطر المؤمن عليها. (بن علي و وصيف اغدير ابراهيم، 2019، صفحة 687)
- د- التأمين التزام مكتوب: يتضمن عقد التأمين وعداً مكتوباً على وثيقة التأمين يمكن أن يتحقق بوقوع الخطر المؤمن، ولكن قد لا يتم تحقيق هذا الوعد في حالة عدم وقوع الخطر. (ابراهيم محمد، 2019، صفحة 73)
- هـ- الفئائية وتذبذب الطلب: تتلشى خدمات التأمين بعد تقديمها، ولا يمكن تخزينها لاحقاً، وتنتج وتُقدم فقط عند الطلب عليها، مما يؤدي إلى تذبذب في الطلب والاستخدام. (بلعجال و عتو، 2021، صفحة 540)

3. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) GATS

على الرغم من أهمية تجارة الخدمات، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الاقتصاديين الذين ركزوا على تجارة السلع باعتبارها الأكثر أهمية، واعتبروا الخدمات مكملية للتجارة بالسلع بدلاً من كونها قطاعاً مستقلاً قائم بذاته يُحقق دخلاً وفيراً. ولم يتم التعبير عنها بشكل مستقل إلا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عندما دعي إلى تحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي.

1.3 تعريف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

هي اتفاقية متعددة الأطراف تابعة لمنظمة التجارة العالمية، تم تحديد اتفاقية الجاتس كأول اتفاقية متعددة الأطراف تضع قواعد لتبادل الخدمات التجارية عبر الحدود، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات كجزء من سلطتها السيادية. تم التفاوض عليها خلال جولة التفاوض الأخيرة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المعروفة باسم جولة أوروغواي، وبدأ تنفيذها في عام 1995. تقدم GATS إطاراً قانونياً لقواعد التجارة في الخدمات، وتنشئ آلية للدول لتقديم التزامات بتحرير التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى توفير آلية لحل النزاعات بين الدول. مما يشمل الشفافية والتحرر التدريجي للتجارة، وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات. (Global Affairs Canada, 2013)

2.3 أهداف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

يتمثل هدف اتفاقية الجاتس في تعزيز تحرير التجارة في الخدمات تدريجياً من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف، بهدف تحقيق توازن شامل بين الحقوق والالتزامات، مع مراعاة أهداف السياسة الوطنية. تتمثل هذه الأهداف كمايلي: (كواح، 2016، صفحة 371)

- أ- وضع إطار عام متعدد الأطراف يركز على الشفافية وتحرير التجارة بشكل تدريجي ومتوازن كوسيلة لتحقيق مستويات متقدمة من تحرير التجارة في الخدمات.
- ب- تعزيز الشفافية وتحسين القدرة على التنبؤ بالسياسات في مجال التجارة في الخدمات.

ج- تحرير التجارة في الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة، وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات، واحترام أهداف السياسة العامة للدول الأعضاء.

د- تعزيز الاستثمار وتوفير الحماية والضمانات للمستثمرين في القطاعات الخدمية.

هـ- توسيع ودعم نطاق حجم التجارة الدولية في مجال الخدمات، من خلال إرساء القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، مما يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الدول وخاصة الدول النامية.

و- تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات وتوسيع نطاق صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة.

ي- تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص الوصول المتساوي للبلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات.

ز- توفير آلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء بشأن قضايا التجارة في الخدمات.

4. تحرير قطاع خدمات التأمين في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS)

إن تحرير تجارة الخدمات يعني فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية، من خلال إزالة العوائق التجارية وتقليل القيود التي تعوق حصول الشركات الأجنبية على مستوى متساوٍ من المعاملة مع الشركات المحلية، وبالتالي يزيد من فرص الوصول إلى الأسواق. (Hoekman, Mattoo, & English, 2002, p. 221)

وبناءً عليه، يُمكن تعريف تحرير تجارة الخدمات على أنها: عملية تتضمن اتخاذ الإجراءات لتوسيع فرص دخول مقدمي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية، أو للحد من التحيز ضدهم في المقارنة مع مقدمي الخدمات المحليين، مما يؤثر مباشرة على التجارة الدولية. (وصاف، 2013، صفحة 37)

ومن الجدير بالذكر أن هذا يعني أيضاً أن للمقدمين المحليين حرية الوصول إلى الأسواق الخارجية دون أية تمييزات تُفضل موردي تلك الأسواق. وفي النهاية، يتوقف الحصول على حصة في حجم السوق، سواء داخلياً أو خارجياً، على الميزات التنافسية بين مقدمي الخدمات بغض النظر عن جنسياتهم أو مواطن تسجيلهم.

1.4 تعريف ونطاق الخدمات المالية في اتفاقية GATS:

تعريف الخدمات المالية: يشمل كل الخدمات ذات الطابع المالي التي تُقدم من قبل مقدمي الخدمات المالية المسجلين في الدول الأعضاء في اتفاقية الجاتس، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو جهات اعتبارية، وتشمل هذه الخدمات مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل البنوك، وشركات التأمين، والاستثمار، والوساطة المالية، والخدمات الاستشارية المالية، وغيرها. (كواح، 2016، صفحة 372)

أما فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات المالية، فيعني ذلك إزالة جميع القيود والتدابير التي قد تقيد المنافسة، والقضاء على أي أساليب تمييز بين مقدمي الخدمات المالية المحليين والأجانب. (عدادي، 2020، صفحة 89)

نطاق اتفاقية الخدمات المالية: يتضمن ما يلي:

أ- الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المؤسسات المالية مثل البنوك، بالإضافة إلى خدمات سوق المال والخدمات المالية الأخرى. (بوسعدية، 2015، صفحة 6)

ب- الخدمات التأمينية والخدمات ذات الصلة بها. (عدادي، 2020، صفحة 89)

2.4 إمكانية الالتزام المشروط ضمن اتفاقية الجاتس:

تتميز اتفاقية GATS بالمرونة الشديدة، وذلك من خلال الإشارة إلى بعض الأمور التي أعطت الاتفاقية مرونة هامة للدول الأعضاء. يُعنى بإمكانية الالتزام المشروط السماح للدول بفرض بعض القيود التي يمكن إدخالها ضمن الالتزام على فتح السوق المحلي، ومن بين هذه القيود: (المناعي، 1998، صفحة 5)

- تقييد عدد مقدمي الخدمات الأجانب في السوق المحلية.
- تقييد نطاق المعاملات أو الأصول التي يُسمح لمقدمي الخدمات الأجانب بالتعامل بها في السوق المحلية.
- التزام موردي الخدمات الأجانب بإنتاج كميات محددة أو قيم محددة من الخدمات.
- تلزم الاتفاقية موردي الخدمات الأجانب بالتواجد القانوني في السوق المحلية، ومثال ذلك فالجاس تلزم المؤسسات المصرفية بفتح مكاتب بدلاً من فروع.
- تقييد عدد الموظفين الأجانب في الشركات المقدمة للخدمات.
- تقييد نسبة الملكية الأجنبية بنسبة محددة أو قيمة معينة.
- بالإضافة إلى ذلك، تتيح الاتفاقية إمكانية تعليق الالتزامات المتفق عليها في حالة مواجهة الدول لظروف صعبة مثل مشاكل عجز الميزانية وغيرها من الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

3.4 العناصر الأساسية لتحرير تجارة الخدمات المالية: تتمثل في:

- عوامة الخدمات المالية: التي تشمل إزالة التمييز بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، وتعني تطبيق مبادئ النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية.
- التنظيم المالي على المستوى المحلي: من خلال تشجيع حرية عمل قوى السوق وإزالة القيود على معدلات الودائع، وتوجيه القيود على القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة، (عدادي، 2020، صفحة 90) وذلك بالحد من تدخل الدولة في النظام المالي المحلي.
- تحرير رأس المال: من خلال إزالة القيود على حركة النقد الدولي والوطني، بما في ذلك التحويلات المالية.

4.4 وضع خدمات التأمين في ظل اتفاقية GATS:

تم تعزيز أهمية قطاع التأمين في ظل تطور التبادل التجاري الدولي للخدمات وتحقيق الأبعاد الثلاثة للعوامة الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية)، بموجب اتفاقية GATS، التي تهدف إلى تحطيم احتكار القطاع العام وإلغاء جميع تدابير الحماية وأشكال الدعم. يتناول الاتفاق تجارة جميع الخدمات المالية في أي قطاع خدمي، باستثناء الخدمات التي تقدمها السلطات الحكومية، حيث يلعب قطاع التأمين دوراً بارزاً في البنية التحتية للخدمات المالية والاقتصاد بشكل عام، نظراً لدوره الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية (Fernandes, 2007, p. 6).

- تُركز اتفاقية الجاتس على عدم التمييز والمعاملة المتساوية بين شركات التأمين المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تنظيم اللوائح التي تحكم صناعة الخدمات.
- تشمل الاتفاقية إلغاء التعريفات وترك السوق للتعامل مع المخاطر بناءً على تسعير كل خطر، مما يعزز المنافسة ويدفع الشركات إلى خفض أسعارها للحفاظ على حصتها في السوق، ولكن قد ينتج عن ذلك تراجع في الأقساط مقابل زيادة في معدلات الخسارة وظهور مشاكل جديدة.

5.4 الخدمات التأمينية التي شملتها الاتفاقية:

تضمن الملحق الخاص بالخدمات المالية في اتفاقية الجاتس تحديد الخدمات التأمينية التي تندرج ضمن نطاق الاتفاقية، ما يسمى بالتأمين والخدمات المرتبطة بالتأمين، حيث تشمل هذه الخدمات ما يلي (Lipson, 2001, p. 3)

-الخدمات التأمينية المباشرة مثل التأمين على الحياة والممتلكات، والتأمين ضد السرقة والحرائق وغيرها؛
- خدمات إعادة التأمين؛

-خدمات الوساطة في التأمين مثل السمسرة والوكالة؛

-الخدمات المساندة في مجال التأمين مثل الاستشارات، وخدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين، وتقدير المخاطر وتسوية النزاعات؛
- تقديم خدمات الاستشارات والوساطة المالية وجميع الخدمات المالية والمصرفية المساعدة؛ وخدمات تقييم وتعويض المخاطر.

6.4 المقومات الأساسية لتحرير أسواق التأمين حسب اتفاقية GATS:

يتطلب تحرير أسواق التأمين وفقاً لاتفاقية GATS التزام الدول الأعضاء بالشروط التالية:(أحمد أبو بكر، 2003، صفحة 104)

-فتح الأسواق لشركات التأمين الأجنبية وإعادة التأمين، مما يسمح لها بالعمل بجانب الشركات والمؤسسات المحلية.

-إمكانية لشركات التأمين في بلد ما بتقديم خدماتها للعملاء في دول أخرى دون الحاجة إلى وجود ماديل هذه الشركات في تلك الدولة.

-السماح لشركات التأمين المشتركة، التي يكون جزء من رأس المال فيها رأسمال أجنبي، بممارسة أنشطتها في الدولة المستضيفة.

-بالإضافة إلى ذلك، يشتمل تحرير أسواق التأمين أيضاً:(أمين سليمان، 2013، صفحة 82)

-فتح المجال لجميع أشكال خدمات التأمين.

-المساواة في المعاملة بين الشركات المحلية والأجنبية.

-مطابقة شروط الرأسمال الأدنى والملاءة المالية وإعادة التأمين مع المعايير الدولية.

-تملك شركات التأمين لرأس مالها بشكل كامل.

-توحيد معايير الرقابة الدولية على صناعة التأمين.

ولتحقيق الفوائد المتوقعة من تحرير التجارة في الخدمات التأمينية ، ينبغي توفر مجموعة من العوامل الأخرى المهمة، ومنها:

-توفر أسواق مالية فعالة ومنظمة.

-وجود سياسات اقتصادية قوية ومستقرة.

- تطوير بنية تحتية قوية ومتقدمة في المجتمع.

5. دراسة تحليلية لسوق التأمينات في الجزائر:

لفحص وضع التأمين في الجزائر، تمت دراسة مجموعة من المؤشرات، بما في ذلك إجمالي الأقساط، المساهمة في الناتج المحلي

الإجمالي، كثافة التأمين، والتعويضات. حيث يتكون هيكل التأمين في الجزائر من فرعين رئيسيين: فرع التأمين على الأضرار وفرع التأمين

على الأشخاص. فيما يلي عرض تحليلي لتطور هذه المؤشرات بناءً على هاذين الفرعين.

1.5 حصة السوق الجزائرية للتأمين من السوق العالمية:

الجدول 1: الترتيب العالمي لأول خمس دول من حيث الحصة من السوق العالمية لسنة 2020

الترتيب العالمي	الدول	إجمالي المعاملات (مليار دولار)	الحصة من السوق العالمية (%)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	2531	40,3
2	الصين	656	10,4
3	اليابان	415	6,6

5,4	338	بريطانيا	4
4,1	259	ألمانيا	5
66,8	4199	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات sigma N°4/2020,p10, sigma N°3/2021,p16, Comité General des Assurances, les rapports annuels des années 2020–2021, sur le site: <https://www.cga.gov.tn/index.php?id=104>

التحليل:

تظهر البيانات الخاصة بإجمالي الأقساط المكتتبة العالمية أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة بإجمالي أقساط تأمين قُدر بـ 2531 مليار دولار سنة 2020، أي ما يشكل نسبة 40,3٪ من حصة سوق التأمين العالمية، (Sigma, 2021, p. 14) فهذا الاستحواذ هو ما يعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها الفرد الأمريكي للتأمين، ومدى تشبع المجتمع الأمريكي بالوعي والثقافة التأمينية، ثم تليها في المرتبة الثانية الصين بنسبة بعيدة عن الو م أ قدرت بـ 10,4٪ أي ما يعادل 656 مليار دولار، ثم تليها كل من اليابان وبريطانيا وألمانيا بنسب متقاربة 6,6٪، 5,4٪، 4,1٪ على التوالي.

الجدول 2: توقع الجزائر في مجموعة بلدان أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا النامية من الحصة من السوق العالمية (٪)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
0,65	0,75	0,93	0,98	0,89	0,96	جنوب إفريقيا
0,34	0,36	0,45	0,45	0,37	0,37	روسيا
0,25	0,20	0,15	0,19	0,21	0,17	إيران
0,19	0,20	0,24	0,28	0,22	-	الإمارات
0,17	0,17	0,20	0,25	0,28	0,24	تركيا
0,16	0,16	0,18	0,20	0,18	0,22	السعودية
0,08	0,07	0,09	0,08	0,08	0,07	المغرب
0,04	0,03	0,03	0,03	0,05	0,05	مصر
0,02	0,04	0,03	0,03	0,03	0,03	لبنان
0,02	0,02	0,03	0,02	0,02	0,02	الكويت
0,02	0,02	0,02	0,02	0,03	0,03	الجزائر
0,015	0,013	0,02	0,02	0,02	0,02	تونس
0,01	0,01	0,02	0,02	0,02	0,02	الأردن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات sigma N°3/2018,p40, sigma N°3/2019,p37, ,sigma N°4/2020,p26, sigma N°3/2021,p32, Comité General des Assurances, les rapports annuels des années 2015–2020, sur le site: <https://www.cga.gov.tn/index.php?id=104>

أما بالنسبة لترتيب سوق التأمين في الجزائر في السوق العالمية فلقد احتل المرتبة 73 (حسب مجلة سيجما 2018) وهي مرتبة متدنية عالميا، بإجمالي أقساط بلغ 1065 مليون دولار سنة 2020 أي لا تتعدى حصته 0,02% من إجمالي الأقساط العالمية، فهذا الترتيب لا يتناسب أبدا مع حجم الإمكانيات والموارد المتاحة لهذا القطاع، فبالرغم من كل الإصلاحات والقوانين المنظمة لمزاولة نشاط التأمين إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن أداء سوق التأمين العالمي الذي بلغ مجموع أقساطه حوالي 6287044 مليون دولار سنة 2020، فما يمكن قراءته من المعطيات المذكورة أعلاه هو الحصة المتواضعة جدا للجزائر من حجم معاملات التأمين العالمي والتي اتسمت بالاستقرار والثبات من جهة وكذلك التدني من جهة أخرى.

فمن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أنه لا تزال حصة الجزائر من رقم معاملات سوق التأمين العالمية ضعيفة نسبيا مقارنة ببعض البلدان المجاورة، حيث من سنة 2015 إلى 2020 لم تتجاوز نسبة 0,03% بينما خلال نفس الفترة تجاوزت 0,08% بالمغرب و 0,04% بمصر، وكذلك مقارنة بعدد من بلدان منطقة أوروبا والشرق الأوسط حيث ناهزت 0,17% بتركيا و 0,19% بالإمارات وفاقته نسبة 0,16% بالسعودية، وتظل بعيدة جدا عن جنوب إفريقيا (0,65% سنة 2020).

كما تظل حصة سوق التأمين الجزائري جد ضعيفة مقارنة مع بعض الدول التي لها صيت وأسبقية في ميدان التأمين إذ بلغت سنة 2020 بالولايات المتحدة الأمريكية 40,3% و 10,4% بالصين و 6,6% باليابان و 5,4% بالمملكة المتحدة و 4,1% بألمانيا وهذا ما يتضح من الجدول رقم (01).

2.5 مؤشرات حول سوق التأمين الجزائري:

الجدول 3: تطور نشاط التأمين خلال الفترة (2015-2020)

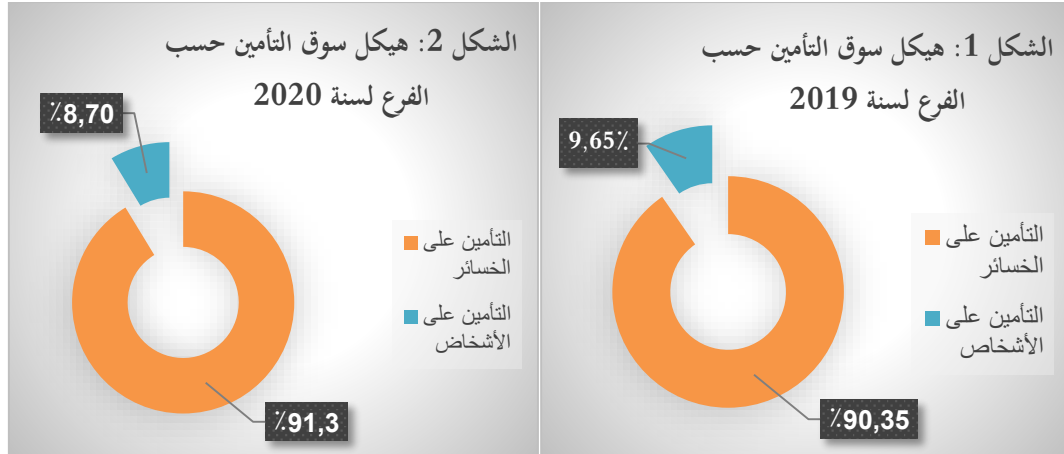
إجمالي رقم الأعمال (مليار دج)					
مجموع السوق	التأمين على الأشخاص		التأمين على الحسائر		
	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	
129.118	7,99	10.316	92,01	118.802	2015
130.653	8,77	11.461	91,23	119.192	2016
134.970	9,8	13.253	90,2	121.717	2017
138.827	9,59	12.629	90,41	126.198	2018
146.259	9,65	14.118	90,35	132.141	2019
137.466	8,70	11.957	91,3	125.509	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات 2015-2020 على الموقع <https://cna.dz>

وعلى غرار ما تم التطرق إليه بالنسبة للحصة العالمية، فكذلك الأمر بالنسبة لإجمالي المعاملات أو رقم الأعمال الإجمالي والذي شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة (2015-2019) مثلما يبينه الجدول رقم (03) الذي يوضح مدى تطور رقم الأعمال المنجز من طرف الشركات الناشطة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 فلقد حقق قطاع التأمينات في الجزائر رقم أعمال قدره 146 مليار دج خلال سنة 2019، مسجلا ارتفاعا بنسبة 5,4% مقارنة بسنة 2018، ويرجع سبب التحسن في رقم الأعمال إلى تزايد لجوء الزبائن من شركات وتجار للتأمين على ممتلكاتهم من الحرائق، بالإضافة لتزايد حصص فرع التأمين على السيارات (الإجباري) خاصة في ظل حوادث المرور المتواصلة التي أصبحت تكلف مؤسسات التأمين الكثير.

لكن 2020 كانت سنة استثنائية وصعبة، فلقد شهد قطاع التأمين في الجزائر خلال هذه السنة تراجعاً في حجم الأعمال بنسبة 6,1% مقارنة بعام 2019، بالأرقام قدرت المداخيل الإجمالية لسوق التأمين لعام 2020 بـ 137,5 مليار دج مقابل 146,3 مليار دج سنة 2019 أي بخسارة تقارب 9 مليار دج، ويعود هذا التراجع إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على أغلب النشاطات الاقتصادية التي تأثر نموها سلباً.

1.2.5 تطور حجم إنتاج قطاع التأمين حسب الفرع لسوق التأمين الجزائرية خلال الفترة 2015-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 3

من خلال الجدول رقم (03) والشكلين رقم (01) و(02) يتضح أن طيلة الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 أن فرع التأمين على الخسائر يحتكر السوق بمتوجاته التأمينية (التأمين على المركبات، الأخطار المختلفة، التأمين على الحرائق، التأمين الفلاحي، التأمين على نقل البضائع، التأمين على ضمان القروض) حيث يعتبر الفرع الحيوي لنمو الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر، حيث نسجل طيلة السنوات الأخيرة احتكار شبه تام لفرع الخسائر يفوق نسبة 90% في حين أن مساهمة فرع التأمين على الأشخاص من الإنتاج الإجمالي بقيت ضعيفة لم تتجاوز نسبة 10%، إلا أنها حققت نمواً معتبراً خلال الفترة (2015-2020) منتقلاً من 10.316 مليار دج سنة 2015 إلى 14.118 مليار دج سنة 2019 و11.957 مليار دج سنة 2020، وهذا راجع للأمر 04/06 المؤرخ في (20-04-2006) الذي شجع دخول الشركات الأجنبية وتطوير الفروع التأمينية عن طريق الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2011.

الجدول 4: تطور إنتاج فرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص للفترة (2015-2020)

الوحدة: مليار دج

تأمينات الأضرار	تأمين السيارات	المبلغ	2015	2016	2017	2018	2019	2020
		الحصة	51,27%	49,9%	48,53%	54,8%	52,5%	45,69%
	IRD	المبلغ	41.949	43.067	45.761	46.770	51.371	52.368
		الحصة	32,49%	32,96%	33,9%	37,1%	38,9%	38,1%
	تأمين النقل	المبلغ	5.745	6.238	5.926	5.829	6.369	2.207
		الحصة	4,45%	4,77%	4,39%	4,6%	4,8%	1,6%

6.047	2.684	2.507	2.625	3.376	3.757	المبلغ	الأخطار
%4,4	%2	%2	%1,94	%2,58	%2,91	الحصة	الفلاحية
2.079	2.322	1.964	1.901	1.311	1.149	المبلغ	تأمين
%1,51	%1,8	%1,6	%1,41	%1	%0,89	الحصة	القروض
11.957	14.118	12.629	13.253	11.461	10.316	المبلغ	تأمينات الأشخاص
%8,7	%9,65	%9,59	%9,8	%8,77	%7,99	الحصة	
137.466	146.259	138.827	134.970	130.653	129.118	المبلغ	المجموع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	الحصة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات 2015-2020 على الموقع [/https://cna.dz](https://cna.dz)

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ تفوق فرع التأمين على السيارات من بين جميع الفروع، حيث يمثل أكبر حصة سوقية بنسبة تفوق 48٪ من الإنتاج، وتعود هيمنة هذا الفرع على الفروع الأخرى إلى إجبارية التأمين على السيارات من ناحية وزيادة عددها من ناحية أخرى، فعلى غرار جميع السنوات ظل سوق التأمين الجزائري ممول من قبل الأقساط المتولدة عن فرع السيارات فهو يمثل 54,8٪ من إنتاج السوق في سنة 2018، كما أن حصيلة هذا الفرع بدأت بالانخفاض من مطلع سنة 2020 إلى أن وصلت في نهاية السنة نسبة 45,69٪، بسبب الحجر الصحي الذي فرضته السلطات العامة في أعقاب الأزمة الصحية، والذي أدى إلى إغلاق عدد لا بأس به من نقاط البيع والمكاتب الحدودية وتجميد استيراد المركبات الجديدة والمستعملة على حد سواء، من ناحية أخرى يرجع ذلك إلى جفاف سوق السيارات الجديدة، بعد تعليق الإنتاج في مصانع تجميع السيارات وإغلاق العديد من صالات العرض، كما كان لإدخال تحصيل ضريبة التلوث في قانون المالية لعام 2020 تأثير كبير على معدل دوران القطاع، مما أثر على اختيار بعض حاملي الوثائق من خلال إجبارهم على التراجع عن الضمانات الأقل تكلفة؛ مثله مثل فرع النقل الذي تقلصت حصيلته إلى 2.207 مليار دج سنة 2020 بعد أن بلغ 6.369 مليار دج سنة 2019 جراء ما تسببت به أزمة كورونا من انخفاض في حجم المبادلات التجارية وتعليق الأنشطة المتعلقة بالنقل ونقص حركية النقل البحري والبري والتوقف شبه الكامل للحركة الجوية، كما أن انخفاض حركية النقل مردها إلى سياسة التقشف الرامية لخفض الواردات. ولكن أكبر نسبة انخفاض عرفها الفرع كان في مجال التأمين على السفر؛ بسبب توقف إصدار التأشيرات بعد غلق الحدود وتعليق الرحلات وإلغاء مناسك الحج والعمرة.

أما فيما يخص فرع التأمين على الحرائق والأخطار المختلفة (IRD) احتل هو الآخر المرتبة الثانية في قطاع التأمين من حيث الإنتاج، والذي شهد ارتفاعا محسوسا خلال الفترة (2015-2020) حيث انتقل من حجم مبيعات يقارب 42 مليار دج في سنة 2015 إلى ما يقارب 53 مليار دج في سنة 2020، ويرجع سبب هذا الارتفاع لزيادة حجم الحرائق، إضافة إلى المشاريع الاستثمارية الضخمة المعلن عنها في مختلف المجالات (الأشغال العمومية، السكن، الطاقة... الخ) وبالتالي ارتفاع الطلب على تأمين الحرائق وضرورة تأمين مختلف الأخطار المصاحبة لهذه المشاريع.

أما التأمين على الأخطار الفلاحية فقد عرف تطورا ملحوظا منتقلا من 3.757 مليار دج سنة 2015 إلى 6.047 مليار دج سنة 2020 وهذا راجع لزيادة التأمينات الحيوانية والتأمين على الممتلكات والمعدات الفلاحية التي شهدت ارتفاعا في العدد والقيمة ضمن مخطط الدعم الفلاحي المعتمد للنهوض بالقطاع.

أما التأمين على القروض فيشكل حصة ضعيفة جداً من إجمالي تأمينات الأضرار بنسبة متوسطة لم تتجاوز 2٪ طيلة الفترة، وهذا راجع إلى انخفاض البيع بالتقسيط، الائتمان الاستهلاكي، ائتمان التصدير والقرض المحلي. في حين يتضح أن فروع التأمين الاختيارية مثل التأمين على الأشخاص تحتل حصصاً ضعيفة فطيلة السنوات الأخيرة لم تتجاوز نسبتها 10٪ من سوق التأمين وهذا يعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة باستثناء التأمين الإجباري المقطوع من الرواتب والأجور، إضافة لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وغياب ثقافة الخطر عند المواطن.

الجدول 5: إنتاج قطاع التأمين حسب صنف شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)

(الوحدة: مليار دج)

2020	2019	2018	2017	2016	2015		
96,93	102,66	96,228	95,022	93,942	92,675	المبلغ	الشركات
٪70,51	٪70,19	٪69,32	٪70,40	٪71,90	٪71,78	الحصة	العمومية
33,487	36,111	34,741	31,956	31,252	30,777	المبلغ	الشركات
٪24,36	٪24,69	٪25,02	٪23,68	٪23,92	٪23,84	الحصة	الخاصة
7,049	7,488	7,858	7,992	5,459	5,666	المبلغ	الشركات
٪5,13	٪5,12	٪5,66	٪5,92	٪4,18	٪4,39	الحصة	المختلطة
137,466	146,259	138,827	134,970	130,653	129,118	المبلغ	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات 2015-2020 على الموقع <https://cna.dz>

من خلال الجدول رقم 5، نلاحظ أن الحصة السوقية للشركات العمومية والشركات الخاصة قد شهدت نمواً مستمراً من سنة إلى أخرى حتى عام 2020، اذعرفت انخفاضاً في هذه الحصة مقارنة بالسنوات السابقة، وخصوصاً سنوات 2018 و2019، حيث حقق هذين الصنفين من الشركات أعلى حصة من الإنتاج في عام 2019. بينما شهدت الشركات المختلطة تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة. يظهر أيضاً تفوق الشركات العمومية على أكبر حصة من سوق التأمين في الجزائر على مدى الفترة من عام 2015 إلى 2020، حيث سيطرت على أكثر من 70٪ من إنتاج القطاع. بينما بلغت حصة الشركات الخاصة نسبة لا تتجاوز 25٪ من الإنتاج، وجاءت الشركات المختلطة في المرتبة الأخيرة بنسبة لا تتجاوز 8٪ من إنتاج القطاع. تعود هيمنة الشركات العمومية على سوق التأمين الجزائري إلى أسبقيتها وأقدميتها في المجال، بالإضافة إلى الثقة التي يوليها المؤمن الجزائري للشركات العمومية كضمان لمستحقاتهم، وهو ما يجعلها تحتل مكانة مهمة في السوق.

2.2.5 مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني:

تبرز أهمية ومكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرين أساسيين، وهما كثافة التأمين ومعدل الاختراق. أ- **معدل كثافة قطاع التأمين:** يعد من بين المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لتقييم أداء قطاع التأمين في الاقتصاد. يُمثل هذا المؤشر نسبة إنفاق الفرد على خدمات التأمين، مما يُظهر مدى مشاركة الفرد في إنتاج التأمين وتطور الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع. يُحسب معدل كثافة التأمين عن طريق قسمة إجمالي الأقساط المدفوعة في فترة زمنية معينة على عدد السكان في نفس الفترة. (مير و سنجاق الدين، 2021، صفحة 110)

الجدول 6: تطور كثافة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
137466	146259	138827	134970	130653	129118	إجمالي الأقساط (مليون دج)
43,851	43,053	42,228	41,389	40,551	39,728	عدد السكان (مليون نسمة)
3135	3397	3288	3261	3222	3250	الكثافة (دج للفرد)

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع <https://data.worldbank.org> وتقارير المجلس الوطني للتأمينات 2015-2020 على الموقع <https://cna.dz> والديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <https://www.ons.dz>

من الجدول رقم (6) يظهر أن إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين يبدو متدنياً للغاية، مما جعل السوق الجزائري يحتل المرتبة 83 عالمياً من حيث مؤشر الكثافة التأمينية. فعلى مدار الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، زاد نصيب الفرد وإنفاقه على التأمين بمقدار طفيف، حيث ارتفع من 3250 دج في عام 2015 إلى 3397 دج في عام 2019، وهو زيادة تقدر بحوالي 147 دج خلال تلك الفترة. ومع ذلك، تراجع هذا المبلغ في عام 2020 ليصل إلى 3135 دج، وهو مستوى منخفض يُعكس قلة اهتمام الأفراد بشراء وثائق التأمين. يُرجع هذا الأمر إلى نقص الوعي التأميني في الجزائر، وتدني الدخل الفردي، وسوء الخدمات التأمينية من حيث الآجال ونسب التعويض.

ب- نسبة اندماج قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي: يُظهر مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني، ويُقاس هذا التأثير عادة من خلال معدل الاختراق أو معدل الدخول. يُعتبر معدل الاختراق مؤشراً يُستخدم لتقدير نسبة مساهمة شركات التأمين في الناتج الداخلي الخام، ويعكس هذا المؤشر قوة القطاع التأميني ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي. (عيساوي و قرومي، 2020، صفحة 293) فعندما يكون معدل الاختراق أكبر من 50٪، يُشير ذلك إلى قوة وتأثير شركات التأمين في الاقتصاد الوطني، بينما إذا كان أقل من ذلك، فإن دورها وتأثيرها يكون محدوداً. (قميري، 2021، صفحة 96) يُحسب معدل الاختراق بقسمة إجمالي إنتاج قطاع التأمين في سنة معينة على الناتج الداخلي الخام لنفس السنة.

الجدول 7: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام خلال (2015-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
137,466	146,259	138,827	134,970	130,653	129,118	إنتاج التأمين (مليار دج)
18383	20284	20259	18876	17514	16712	PIB (مليار دج)
٪0,75	٪0,72	٪0,68	٪0,71	٪0,75	٪0,77	معدل الاختراق
٪7,4	٪7,23	٪6,1	٪6,1	٪6,3	٪6,2	المعدل العالمي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، 2020، ص 26 و 29 وتقارير المجلس الوطني للتأمينات 2015-2020 على الموقع <https://cna.dz>

من الجدول أعلاه، يظهر أن معدل الاختراق لسوق التأمين في الجزائر كان ضعيفاً للغاية خلال الفترة من عام 2015 إلى 2020. وفقاً لتقرير سيجما لعام 2018، جاءت الجزائر في المرتبة 82 عالمياً بمعدل اختراق لم يتجاوز 1٪ خلال فترة الدراسة. حيث تعتبر مساهمة قطاع التأمين في تكوين الناتج المحلي بالجزائر في أدنى مستوياتها فمن 0,77٪ سنة 2015 تقلص متراجعا إلى 0,68٪ سنة 2018 ليصل إلى 0,75٪ سنة 2020، وهي نسبة متدنية جدا ودون المستويات المسجلة مقارنة ببعض البلدان الأخرى تأخذ

بالأحرى المقارنة لسنة 2020 مثل: المغرب 4,5٪ وتونس 2,3٪ وجنوب إفريقيا 13,7٪ وفرنسا 8,6٪ كما تبقى هذه النسبة بعيدة جدا عن المعدل العالمي الذي ارتفع من 6,1٪ سنتي 2017 و2018 إلى 7,2٪ سنة 2019 وصولا إلى 7,4٪ سنة 2020، يُعزى هذا الوضع إلى عدة عوامل، بما في ذلك ضعف الطلب على التأمين بسبب انخفاض القوة الشرائية، والمنافسة السعرية الشديدة، وبطء تعويض الحوادث الذي تسبب في انعدام الثقة لدى الفرد الجزائري، وانخفاض العائدات المرتبطة بالاستثمارات المالية. تُظهر هذه المعطيات ركودًا في نشاط قطاع التأمين في الجزائر، وعدم استغلال الإمكانيات والقدرات المتاحة في هذا القطاعولا الجهود المبذولة اتجاهه. ونتيجة لذلك، لا تُسهم مداخيل شركات التأمين بشكل فعال في زيادة الدخل الوطني خارج قطاع الطاقة، مما يعني أنها تمثل نسبة ضئيلة جدًا من النمو الاقتصادي الشامل.

3.2.5 تطور حجم تعويضات قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2020-2015)

تمثل التعويضات المبالغ المالية التي تُقدمها شركات التأمين للمؤمن لهم كتعويض عن الخسائر التي يتعرضون لها، ينص مبدأ التعويض على تعويض المؤمن له بقدر ما تكون الخسائر التي لحقت به عند وقوع الخطر، بهدف منع المقامرة بوقوع الخطر أو افتعاله. (حساني و سنجاق الدين، 2021، صفحة 437) وتشكل التعويضات جزءاً من المطالبات الإجمالية، ويتوقف نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات على الملاءة المالية لشركة التأمين وحجم المخصصات التقنية وبساطة أو تعقيد الإجراءات المتخذة في عملية التعويض.

الجدول 8: توزيع مطالبات التأمين (التعويضات) حسب الفروع خلال الفترة (2020-2015)

(الوحدة: مليون دج)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	الفروع
37457	47418	45662	46336	45956	47263	تأمين السيارات
14307	17634	14860	14064	17141	16638	IRD
2418	2510	3887	5390	2482	2363	تأمين النقل
1148	896	1023	994	1237	1527	الأخطار الفلاحية
967	320	143	19	23	47	تأمين القروض
4464	4480	3922	3837	2722	3277	تأمين الأشخاص
60761	73259	69497	70640	69562	71088	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات 2020-2015 على الموقع [/https://cna.dz](https://cna.dz)

خدمات شركات التأمين تتجلى في التعويضات التي تقدمها للمتضررين، حيث تشكل هذه التعويضات جزءاً أساسياً من خدمة التأمين التي تُقدمها تلك الشركات. تتأثر ثقة الأفراد بشركات التأمين وتوجههم لها بشكل مباشر بمدى جودة وموثوقية هذه التعويضات. على مدار السنوات الأخيرة، شهدت التعويضات تقلبات، إذ حققت سنة 2020 الاستثناء فيما يخص التسويات بحيث انخفضت التعويضات الإجمالية بنسبة 17,8٪ بمبلغ إجمالي ما يقارب 60,8 مليار دج مقارنة بسنة 2019 أين كانت قيمة التعويضات تفوق 73 مليار دج، ويلاحظ هذا الانخفاض بشكل رئيسي على مستوى المدفوعات المقدمة فيما يتعلق بمطالبات فرعي "السيارات" و"IRD" اللذان يشكلان وحدهما 85,19٪ من إجمالي المدفوعات سنة 2020 و88,81٪ سنة 2019.

كما يظهر من الجدول، سيطرة شركات التأمين على الأضرار بنسبة تعويضات تبلغ 94.49٪ من إجمالي محفظة التأمين في السوق الجزائرية، بينما تصل نسبة التعويضات لشركات التأمين على الأشخاص إلى 5.51٪. يسجل فرع التأمين على السيارات أعلى نسبة تعويضات خلال الفترة المدروسة، حيث كانت تتجاوز 47.3 مليار دج في عام 2015، لتتخفص إلى 37 مليار دج في عام 2020. يعزى هذا التراجع إلى زيادة عدد حوادث السير والخسائر الجسدية المرتبطة بها، مما يجعل التعويضات المتعلقة بفرع التأمين على السيارات تحتل الصدارة. بالتالي، يتضح أن نمو أقساط التأمين المكتتبه يصاحبه نمو في حجم التعويضات. علاوة على ذلك، يحتل فرع تأمين أضرار الممتلكات المركز الثاني بنسبة تعويضات تقدر بحوالي 22.83٪ من إجمالي تعويضات القطاع خلال الفترة المذكورة، بينما تقاسم النسبة المتبقية من التعويضات (14.8٪) بين فروع التأمين الأخرى مثل النقل، الأخطار الفلاحية، تأمين الأشخاص، وتأمين القروض.

6. الصعوبات والعقبات التي تواجه قطاع التأمين بالجزائر:

هناك مجموعة من العوامل التي بتضافرها تحد من مسيرة نمو وتطور السوق الجزائرية من أهمها ما يلي: (الاتحاد العام العربي للتأمين،

2021، صفحة 45)

- تقتصر المنافسة في السوق على الأسعار فقط، مما يؤثر سلباً على التطور المستدام للسوق.
- يسيطر القطاع العام على أكثر من 70٪ من السوق، مما يعوق تنافسية الشركات الخاصة ويؤثر على جودة الخدمات.
- عدم الامتثال للقواعد الفنية في تسعير المخاطر يؤدي إلى تدهور جودة الخدمات والملاءة المالية.
- قلة قنوات التوزيع للمنتجات التأمينية تقلل من إمكانية الوصول إلى العملاء.
- ضعف السوق المالية وتراجع المردودية يؤثران على ربحية بعض المنتجات لا سيما في التأمين على الحياة.
- نقص البنية التحتية الرقمية يعيق تطوير التأمين الرقمي وإدارة التعويضات. (بوكساني، 2006، صفحة 63)
- ارتفاع معدلات البطالة وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية يقلل من نسبة المشاركة في التأمين.
- ضعف الثقافة التأمينية لدى الأفراد يجعل التأمين غير مألوف لديهم.
- معدلات الدخل الفردي وارتفاع نفقات المعيشة المنخفضة نتيجة لضعف معدلات النمو الاقتصادي مما يجعل التأمين في المرتبة الأخيرة وبالتالي للأفراد أولويات أهم من التأمين.

7. الانعكاسات المحتملة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات على سوق التأمين الجزائري

من المتوقع أن يؤدي الالتزام باتفاقية تحرير تجارة الخدمات إلى تأثيرات إيجابية على خدمات التأمين وسوق التأمين الجزائرية، حيث يمكن أن يشهد السوق الجزائري اهتماماً متزايداً من قبل شركات التأمين العالمية، خاصة بعد تزايد اهتمام تلك الشركات بالأسواق العربية، وعليه فإن إقبال الشركات الأجنبية على السوق الجزائرية قد يسفر عن تقديم خدمات جديدة عالية الجودة، خاصة في فرع التأمينات على الأشخاص، ويمكن أن يوفر الانخراط في مجموعة تأمين عالمية دعماً قوياً للشركات المحلية، مما يعزز قدرتها على المنافسة ويعزز الديناميكية التنافسية في السوق. ومن الممكن أن تنعكس هذه التطورات على القطاعات الإنتاجية الأخرى وتحسن الأداء الاقتصادي بشكل عام. ومع ذلك، ينبغي أيضاً النظر في التحديات والتأثيرات السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية، وهو ما سنحاول عرضه فيما يأتي.

7.1 الانعكاسات الإيجابية (الفرص والمكاسب) المحتملة على قطاع التأمين الجزائري:

- يتوقع أن يساهم دخول شركات التأمين الأجنبية إلى السوق المحلية في زيادة حجم الأقساط المكتتبه لمختلف الشرائح المؤمنة، نظراً للخدمات العالية المستوى التي ستقدمها هذه الشركات ولثقة الكبيرة التي يتمتع بها منتجاتها وشركاتها في المقارنة مع شركات التأمين الجزائرية.

- يُتوقع أن تؤدي عمليات إعادة التأمين لدى الشركات الأجنبية إلى زيادة فرص الاستثمار في الداخل وتعزيز فعالية عمليات إعادة تدوير رؤوس الأموال في الاستثمارات المحلية، مما يساهم في زيادة الإنتاج والقيمة المضافة.
- يمكن أن يساهم تحسين وتنويع الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركات في تطوير وتوسيع سوق التأمين الوطنية، مما يلبي احتياجات المواطنين بشكل أفضل. (وصاف، 2013، صفحة 332)
- يُعد التأمين مصدرًا مهمًا لجذب العملة الصعبة، مما يفتح آفاقًا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج، مثل دفع الأقساط وحركة رؤوس الأموال وتعويض المتضررين.
- تزايد عملية الاندماج بين الشركات الصغيرة، مما يساهم في تشكيل كيانات كبيرة قادرة على التعامل مع الشركات الأجنبية وظهور تحالفات بين البنوك وشركات التأمين.
- يمكن لشركات التأمين الاستفادة من المنافسة الأجنبية من خلال تنويع منتجات التأمين وتقديم خدمات جديدة تلبي تطلعات الزبائن، مما يعزز الوظيفة الإستراتيجية للتعويضات ويحسن صورة شركات التأمين الوطنية.
- يمكن أن يؤدي دخول شركات التأمين الأجنبية إلى زيادة فعالية وكفاءة واستقرار سوق التأمين.
- يتوقع أن يزداد الوعي التأميني، مما يؤثر إيجابًا على نشاط المؤمنين. (بناي، 2013، صفحة 233)
- يُعزز دخول شركات التأمين الأجنبية البنية التحتية التكنولوجية الوطنية، بما في ذلك استحداثها على التكنولوجيا الحديثة ومشاركتها في معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات.
- يتوقع أن يؤدي دخول شركات التأمين الأجنبية إلى توسيع نطاق التجارة الإلكترونية وتحسين إمكانيات الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع العالمية. (حدباوي، 2012، صفحة 134)

2.7 الانعكاسات السلبية (التحديات) المحتملة على قطاع التأمين الجزائري:

- في حالة تحرير خدمات التأمين، سينتج عن هذه الاتفاقية العديد من التأثيرات السلبية على قطاع التأمين الجزائري، ومن بينها:
- استثمار الاحتياطات الفنية خارج البلاد، مما ينطوي على مخاطر على استقرار الاحتياطات المالية المحلية. (حدباوي، 2012، صفحة 135)
- جلب عناصر عمالة أجنبية من قبل الشركات الأجنبية، مما يهدد فرص العمل المحلية ويزيد من معدلات البطالة.
- تحويل أقساط التأمين وأرباح الشركات الوطنية إلى الخارج، مما يؤثر على الاستثمارات المحلية ويقلل من نمو الاقتصاد.
- فقدان قدرة شركات التأمين المحلية على المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك موارد أكبر. (عدادي، 2020، صفحة 253)
- انجذاب المتعاملين نحو فروع الشركات الأجنبية بسبب جودة الخدمات الأفضل ومستوى الثقة الأعلى في المنتجات الأجنبية.
- خطر وقوع أزمات في الشركات الوطنية بسبب المنافسة الشديدة وارتفاع معدلات الإفلاس، مما يؤدي إلى تقليل دور الشركات المحلية وضعف الاقتصاد الوطني. (بناي، 2013، صفحة 235)

8. خاتمة:

على الرغم من الأهمية البالغة لقطاع التأمين على مختلف الأصعدة، إلا أنه ما زال يُعتبر ضعيفًا في بعض الدول، بمن فيها الجزائر، وذلك بسبب عدم تكيفه مع التطورات الحاصلة وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة له. فقد شهد السوق الجزائري للتأمينات تراجعًا في الأداء خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى التأثير السلبي لجائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض المداخيل وحجم الأعمال.

رغم المجهودات الجادة التي بذلتها شركات التأمين الجزائرية، وبالتنسيق مع السلطات المعنية، لتحقيق تقدم ملموس في مجال التأمينات وتعزيز الانفتاح على مستوى السوق، إلا أنها ما زالت تعاني من تحديات عديدة تعيق تطورها وتقدمها. يعود ذلك جزئياً إلى غياب الثقافة التأمينية ونقص الوعي بالتأمين لدى الفرد الجزائري، بالإضافة إلى انخفاض دخل الأفراد وعوامل أخرى. يجب التركيز على قطاع التأمين في الجزائر لاحتمال احتوائه على إمكانيات استثنائية غير مستغلة بشكل كافٍ، مما يؤثر على تغلغل التأمين في السوق. فزيادة كفاءة وتغلغل التأمين تعتبر نتيجة إيجابية لاتفاقية الجاتس، التي تعزز حرية تجارة الخدمات التأمينية وتحسين جودتها وأدائها. وفتح الأسواق المحلية لمزودي الخدمات الأجنبية يساهم في تطوير وتحديث سوق التأمين الجزائري الذي يُعتبر سوقاً ناشئاً يحتاج إلى تحسين وتعديلات قانونية لمواجهة التحديات الأجنبية والتحديات المالية. تحقيق هذا الهدف يتطلب استفادة شركات التأمين الجزائرية من فوائد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ومواجهة التحديات الناجمة عنها من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة وتطوير استراتيجيات جديدة. كما ينبغي إدخال تعديلات على القوانين لتمكين القطاع من مواجهة التحديات الأجنبية وضمان قدرته على التكيف مع التغيرات المالية وفقاً لاتفاقية تحرير الخدمات، وتجهيزه لتحمل التبعات المالية الناتجة عن هذا الانفتاح.

1.8 اختبار الفرضيات:

- سوق التأمين الجزائري يتميز بالتركيز على فرع التأمين على الأضرار، حيث يمثل أكثر من 90٪ من إجمالي سوق التأمينات، بينما لا تتجاوز مساهمة تأمينات الأشخاص 10٪، وبالتالي تعتبر الفرضية الأولى صحيحة.
- يعاني قطاع التأمين في الجزائر من ضعف الطلب على منتجاته وخدماته ونقص الثقافة والوعي التأميني، حيث لم يصل معدل الاختراق إلى 1٪، وكثافة التأمين لم تتجاوز 40 دولاراً في أحسن أحوالها خلال الفترة (2015-2020). خاصة مقارنة بالمعدلات العالمية التي تجاوزت 6.5٪ في معدل الاختراق و703 دولارات في كثافة التأمين لنفس الفترة. وهذا يؤكد صحة الافتراض الثاني.
- بناءً على الاعتبارات التي تفرضها طبيعة تجارة الخدمات وتختلف عن تلك المفروضة على تجارة السلع، حيث تُصدر وتستورد أنشطة التأمين، فإن القيود والحواجز التي تواجهها تتمثل في تشريعات حمائية وتنظيمية تسعى الاتفاقية إلى تحريرها، مما يجعل الفرضية الثالثة صحيحة.
- الفرضية الرابعة صحيحة نسبياً، حيث يمكن أن يكون للتحرير تأثير إيجابي بزيادة ضغط المنافسة على الشركات المحلية، مما يدفعها نحو تحسين أدائها وتحقيق الكفاءة في أنشطتها. ومع ذلك، قد يكون للتحرير تأثيراً سلبياً على كفاءة السوق المحلي، حيث تتمتع شركات التأمين الأجنبية بقوة مالية كبيرة تمكنها من تحمل المخاطر التي قد لا تستطيع شركات التأمين المحلية تحملها، مما يؤدي إلى تقليل كفاءة الشركات المحلية وتشتت السوق.

2.8 النتائج:

- حصة الجزائر في سوق التأمين العالمي لم تتجاوز 0.03٪ حتى الآن، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بدول أخرى مثل المغرب ومصر، وتبعد بشكل كبير عن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة بنسبة 40.3٪ والصين بنسبة 10.4٪.
- يركز سوق التأمين الجزائري بشكل كبير على فرع تأمين الأضرار، حيث يمثل أكثر من 90٪ من إجمالي سوق التأمين، بينما تسهم تأمينات الأشخاص بنسبة لا تتجاوز 10٪ فقط.
- يهيمن فرع التأمين على السيارات على سوق التأمين الجزائري بنسبة متوسطة تفوق 50٪، مما يؤدي إلى وجود فجوات ضخمة مع باقي الفروع.
- يسيطر القطاع العام بشكل قوي على سوق التأمين الجزائري، حيث يمتلك أكثر من 70٪ من السوق على حساب القطاع الخاص.

- مؤشر الكثافة التأمينية لا يزال ضعيفاً للغاية، حيث لم يتجاوز متوسط الاكتتاب السنوي لكل جزائري 40 دولار مقارنة بـ 703 دولار كمتوسط عالمي.
- مع مساهمة التأمين في الاقتصاد، فإن استمرار مؤشر الاختراق دون المستوى المطلوب يعكس الضعف البالغ في مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الناتج الداخلي الخام، حيث لم تتجاوز أعلى نسبة لمساهمة خلال الفترة المدروسة 0.8٪، وهي نسبة ضئيلة بشكل لافت مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بنحو 6.55٪ لهذا المؤشر.
- تعتبر خدمة التأمين على السيارات الأكثر عبئاً على شركات التأمين في الجزائر، حيث تشكل ما يزيد عن 66٪ من حجم التعويضات الكلية في السوق.
- لا تزال فروع التأمين الإجبارية تحتل حصة كبيرة من الإنتاج، خاصة فرع تأمين السيارات، بينما تظل التأمينات الاختيارية مساهمتها ضعيفة.
- شهدت الجزائر في عام 2020 تراجعاً غير مسبوق في أعمال شركات التأمين بسبب تأثير جائحة كورونا، مما أدى إلى تحمل شركات التأمين خسائر بالملايين.
- يفتقر المستهلك الجزائري للوعي التأميني ويظل لديه ثقافة سلبية تجاه التأمين، حيث يقتصر اهتمامه على المنتجات التأمينية الإجبارية فقط.
- يمثل تحرير تجارة الخدمات تحدياً كبيراً لشركات التأمين الوطنية في الجزائر، حيث يمكن أن يؤدي دخول موردي التأمين الأجانب إلى زيادة المنافسة وتقليل كفاءة الشركات المحلية.
- تعتمد فعالية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في مجال التأمين على مدى التقدم الاقتصادي والإمكانيات المالية والقدرات التكنولوجية للجزائر.
- إن محتوى اتفاقية الجاتس جعل نشاط التأمين يكتسب الطابع الدولي، وهذا ما وضع شركات التأمين الجزائري أمام فرص لا بد من استغلالها.
- يعود نقص الاهتمام بالترويج للخدمة وغياب الثقافة التأمينية على ضعف الطلب على التأمين.
- يتسبب نقص الكفاءات وقلة الخبرة الفنية للعاملين وصغر رؤوس أموال شركات التأمين في تقليل فعالية أداء هذا القطاع.
- الطلب على التأمين لا يزال يرتبط بشكل كبير بالإنفاق الحكومي وتأمينات المؤسسات، مما يعكس عدم اتساع دائرة الوعي التأميني بين الأفراد.

3.8 التوصيات:

- إعادة هيكلة السوق يتطلب إقامة منافسة عادلة تقوم على تقييم الأداء بناءً على جودة الخدمات وسرعة تسوية المطالبات، بدلاً من التركيز على الأسعار التي يمكن أن تؤثر سلباً على الاستقرار المالي للشركات.
- يجب تنويع وتحسين خدمات التأمين من خلال تبني تقنيات إدارة جديدة واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل أوسع.
- ينبغي تصميم منتجات التأمين بما يتناسب مع دخل الأفراد وثقافتهم، مع تقديم خصومات للحفاظ على ولاء العملاء وتعزيز التحول الرقمي.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي لتطوير برمجيات خدمات التأمين لتسهيل العمليات وتقليل التكاليف وتعزيز تبادل المعلومات ومكافحة الغش.
- ينبغي تحسين بيئة الأعمال من خلال القوانين التي تشجع على حماية السوق المالية والتأمين وتوفير الحماية للشركات.

- ضرورة تفعيل الآجال القانونية لتسوية المطالبات لبناء الثقة لدى العملاء في شركات التأمين.
- ينبغي فتح فرص الاستثمار لشركات التأمين في الأسواق المالية العالمية، مع فرض بعض القيود لحماية رأس المال المستثمر.
- 5. قائمة المراجع:
- Fernandes, D. (2007). Trade and development aspects of insurance services and regulatory frameworks. New York and Geneva: UNITED NATIONS.
- Global Affairs Canada. (2013, 7 30). General Agreement on Trade in Services (GATS). Retrieved 6 15, 2022, from Global Affairs Canada: <https://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/wto-omc/gats-agcs/index.aspx?lang=eng>
- Hoekman, B., Mattoo, A., & English, P. (2002). Development trade and the WTO(a handbook). Washington: the World Bank Publications.
- Lipson, D. (2001). GATS and trade in health insurance services: background note for WHO commission on macroeconomics and health. World Health Organisation
- Sigma. (2021). World insurance: the recovery gains pace N. Swissre: Swiss Re Institute.
- ابوبكر عثمان ابراهيم محمد. (2019). دور ادارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة شركة التأمين الاسلامية (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا قسم ادارة الأعمال، الخرطوم: جامعة النيلين.
- أسامة ربيع أمين سليمان. (2013). تقييم أثر إنضمام المملكة العربية السعودية لإتفاقية GATS على سوق التأمين السعودي. مجلة الباحث، الصفحات 77-87.
- أسماء حدباوي. (2012). الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية (أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة المسيلة.
- الاتحاد العام العربي للتأمين. (2021). تقرير عن سوق التأمين الجزائري سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية 2020-2030. القاهرة: الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين.
- ايمان مرير، و نور الدين سنجاق الدين. (2021). تطور مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري-دراسة تحليلية للفترة (2009-2019). مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، الصفحات 94-114.
- توفيق عدادوي. (2020). تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على الخدمات المصرفية والمالية في بعض الدول العربية -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليايس.
- توفيق عيساوي، و حميد قرومي. (2020). العلاقة بين إنتاج التأمين والتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري للفترة (1995-2018). مجلة دراسات وأبحاث، الصفحات 287-299.
- جاسم المناعي. (1998). قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي. مقدمة ضمن الملتقى الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي حول العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة والأسواق المالية العالمية المتغيرة، (الصفحات 1-10). الدوحة.
- حجيبة قميري. (2021). مساهمة قطاع التأمين الجزائري في سوق التأمين الإفريقي خلال الفترة 2010-2017. مجلة دراسات اقتصادية، الصفحات 89-103.
- حسين حساني، و نور الدين سنجاق الدين. (2021). أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية -دراسة قياسية للفترة (1998-2018). مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الصفحات 431-446.

- رشيد بوكساني. (2006). إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري. *Revue des Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale*، الصفحات 45-66.
- صفية أحمد أبو بكر. (2003). أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS على سوق التأمين العربي. الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات (الصفحات 99-124). الدوحة: جامعة الدول العربية.
- عبد الرزاق بن علي، و ابراهيم وصيف اغدير ابراهيم. (2019). أثر جودة خدمات التأمين في بناء الصورة الذهنية لدى عملاء الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT -وكالة الوادي، الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، الصفحات 684-695.
- عتيقة وصاف. (2013). آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999-2009) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عيسى عبده. (1978). *التأمين بين الحل والتحريم*. القاهرة: دار الاعتصام.
- كريمة كواح. (2016). واقع تحرير قطاع خدمات التأمين على اقتصاديات الدول العربية. *مجلة معارف*.
- ليث شاكر محسن. (2012). دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة -بحث استطلاعي في شركة التأمين العراقية العامة، العدد 21، جامعة كربلاء العراق، ص53. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*.
- مراد بوسعدية. (2015). تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية دراسة مقارنة بين الإمارات والجزائر للفترة (2004-2014). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- مصطفى بناي. (2013). واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- وليد برغوتي. (2013). تقييم جودة خدمات شركات التأمين ولأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية (1995-2009) دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات-saa- (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- يمينة بلعجال، و محمد عتو. (2021). جودة الخدمة من وجهة نظر زبون شركة التأمين دراسة ميدانية لزبائن الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) ولاية مستغانم. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة*، الصفحات 536-554.